مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 25، العدد (1)، ص ص 59 - 74، الرياض (2013م/1434هـ)

المتعدي واللازم في أفعال الله – تعالى – بين المفهوم العقدي، والمفهوم النحوي

سليمان بن محمد الدبيخي *

جامعة حائل

(قدم للنشر في 29/ 2/ 1433هـ؛ وقبل للنشر في 17/ 4/ 1433هـ)

المستخلص: يعنى هذا البحث بتحرير معنى المتعدي واللازم في أفعال الله تعالى، وهل يقصد به في كلام أهل العلم ما يقصده النحاة منها؟. ومن أهدافه: تحرير مراد الشيخين – ابن تيمية، وابن القيم – من هذين المصطلحين على وجه الخصوص. ومنهج البحث الذي استخدم هو المنهج الاستقرائي والاستنباطي. ومن أهم نتائج البحث: أن مراد الشيخين – عليهما رحمة الله – بالمتعدي من الأفعال في أفعال الله – تعالى – معنى أضيق مما هو عند بعض النحاة – من أنه ما يصل إلى مفعوله بنفسه، أي: بلا حرف جر – ولذا قد يكون الفعل متعدياً عند النحاة، وليس كذلك في أفعال الله – تعالى –، فالمتعدي في أفعال الله – تعالى –: ما قام به – تعالى – وتعدى أثره إلى المخلوق، كالخلق، والإحسان، والإحياء، والإماتة، ونحوها، فإذا قام الفعل به – تعالى – وكان قاصراً عليه، لم يتجاوزه إلى غيره، فلم يتعلق بالمخلوق، فهو فعل لازم، وإن كان عند النحاة متعديا، كما في نحو جاء، وأتى. وأما اللازم من الأفعال عندهما فمعناه أوسع من إطلاق بعض النحاة، – من أنه ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر – فقد يدخل فيه بعض الأفعال المتعدية عند النحاة، فاللازم عندهما قد يكون لازماً عند النحاة، كنزل، واستوى، وقد يكون متعدياً، كجاء وأتى، فهما – رحمهما الله – قصدا بالفعل اللازم: ما قام به – تعالى –، ولم يتعد أثره إلى المخلوق. ومن أهم التوصيات: ضرورة تحرير المصطلحات الشرعية، وعدم تنزيلها على ما يشابهها من المصطلحات في الفنون الأخرى، إلا بعد النظر والتأمل والدراسة، حتى لا يقع اللبس والإيهام.

الكلمات المفتاحية: المتعدي، اللازم، أفعال الله تعالى.

Transitive and Intransitive Verbs in Relation to Allah's Acts from Religious and Grammatical Perspectives

Suoliman Ibn-Mohamed Al-Dobikhy *
Ha'il University
(Received 23/01/2012; accepted for publication 10/03/2012.)

Abstract: This research explores the meanings of the terms "transitive" and "intransitive" in relation to Allah's acts, and if Shari'ah specialists and grammarians agree on the meanings, with special reference to the views of Ibn-Taymiyah and Ibn-Alqayyim. The research follows both inductive and deductive approaches.The research has reached significant findings. On the one hand, Ibn-Taymiyah and Ibn-Alqayyim's understanding of "transitive" verbs in relation to Allah's acts is limited in comparison with that of grammarians; these define a verb as "transitive" if its effect passes on by itself, without a preposition, to the "object". So, the verb can be transitive grammatically, but not so in relation to Allah's acts. The term "transitive" in relation to Allah's acts refers to what Allah does and its effect passes on to His creatures, such as the verbs expressing acts of "khalq" (creation), "ihsān" (charity/doing things well), "ihyā'a" (giving life) and "imātah" (terminating life). When Allah acts, but His act is not passed on to His creatures, the related verb is defined as "intransitive" even if it is grammatically defined as "transitive" – e.g. the Arabic verbs "jā'a" and "atā". On the other hand, Ibn-Taymiyah and Ibn-Alqayyim's understanding of "intransitive" is broader than that of grammarians – defined as that whose effect does not pass on to the "object" without a preposition; it may accommodate some "transitive" verbs. Thus, what is intransitive for both scholars is intransitive for grammarians, as in the Arabic verbs "nazala" and "istawā", and it can be transitive as in the Arabic verbs "jā'a" and "atā". The two scholars consider a verb to be "intransitive" if its effect does not pass on from Allah to His creatures. The research recommends that Shari'ah terms be independent of corresponding terms in other disciplines till serious efforts are made to scrutinize related meanings so that confusion and misunderstanding can be avoided.

Key words: transitive; intransitive; and Allah's acts.

(*) أستاذ العقيدة في قسم الثقافة الإسلامية،
كلية التربية، جامعة حائل
حائل، المملكة العربية السعودية، ص.ب (5338)

(*) Professor, of religion at the Department of Islamic Culture,
College of Education, Ha'il University,
Ha'il, KSA, p.o box: 5338

البريد الإلكتروني: e-mail: smad100@gmail.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فإن أشرف العلوم علم الكتاب والسنة، وأشرفه ما تعلق بذات الباري – جل وعلا – وصفاته، وهو ما يُعرف بتوحيد الأسماء والصفات، الذي نال حظاً كبيراً من اهتمامات أهل العلم قديماً وحديثاً؛ تقريراً وبياناً وشرحاً وتدريساً وتأليفاً، لاسيما أنه قد نبتت نابتة من المنتسبين للإسلام، المتأثرين بعلوم أجنبية، تخالف مقتضيات هذا التوحيد، وتعارضه بشبهات عقلية وقواعد فلسفية، مما جعل أئمة أهل السنة يُعنون بهذا الباب، ويستدلون له بأدلة الكتاب والسنة، ويردون على أولئك المخالفين فيه؛ تعطيلاً أو تمثيلاً أو تفويضاً أو تحريفا، وهو ما يفسر لنا عناية المتقدمين من أهل العلم بتقرير هذا النوع من التوحيد في مؤلفاتهم، حتى أصبح سمة بارزة في مؤلفات تلك القرون المتقدمة، فهم يعالجون انحرافاً عقدياً ظهر وانتشر في وقتهم. فنوع الانحراف ومظاهره يفرض مجال التأليف وهدفه؛ ولذا لما كان نوع الانحراف في زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب متعلقاً بتوحيد العبادة كان مجال التأليف في ذلك الوقت وسمته معالجة الانحراف في هذا النوع من التوحيد.

وإن من مظاهر الاهتمام بتوحيد الأسماء والصفات عناية أئمة السنة بتتبع أدلته من الكتاب والسنة، واستقرائها، وتأكيد الوقوف عندها، وعدم إقحام العقل فيما ليس له فيه مجال، واستخراج القواعد والضوابط التي تعين على فهمه وإدراكه، أو ترمي إلى حمايته وصيانته من تلبيس المخالفين وشبه المعاندين، **ولذا كانت القواعد في هذا الباب على ضربين:**

الأول: يقصد به تقرير ما دلت عليه النصوص الشرعية من متعلقات هذا الباب.

الثاني: الرد على المخالفين في هذا الباب.

- وقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم القدح المعلى في تتبع هذه القواعد، وتقريرها، وتوضيحها، وتأكيدها في مواضع ومناسبات متعددة.

وإن من تلك القواعد التي جرى ذكرها، والإشارة إليها في مواضع مختلفة من كتب الشيخين: المتعدي واللازم في أفعال الله ﷻ حيث جرى تقسيم أفعاله – تعالى – إلى قسمين:

1 – أفعال متعدية

2 – وأفعال لازمة.

وقد أشكل عليَّ تمثيلهما للأفعال اللازمة بالمجيء والإتيان، وهما في التطبيقات النحوية أفعال متعدية، كما سيأتي.

فهل المتعدي واللازم في كلام الشيخين غير المتعدي واللازم عند النحاة؟

ومما زاد الإشكال عندي أنني رجعت إلى بعض

البحوث والدراسات المتأخرة المتعلقة بالأسماء والصفات، فوجدت أصحابها يقسمون أفعال الله – تعالى – إلى متعدية ولازمة، كما قسمها الشيخان، ويمثلون بأمثلة الشيخين ذاتها، ويزيدون عليها تعريف المتعدي واللازم بتعريف بعض النحاة، مع أن تطبيق تعريفهم عليهما يتعارض مع بعض تلك الأمثلة.

لذا رأيت أهمية تحرير هذه المسألة لمعرفة مراد الشيخين بالمتعدي واللازم في أفعال الله، تعالى.

أو بعبارة أخرى: «المتعدي واللازم في أفعال الله – تعالى – بين المفهوم العقدي والمفهوم النحوي».

وقد اقتضى ذلك نظم هذا البحث في المطالب الآتية:

- **المطلب الأول**: تعريف المتعدي واللازم في المعاجم اللغوية، وكتب الاصطلاح.
- **المطلب الثاني**: الأفعال المتعدية واللازمة عند النحاة.
- **المطلب الثالث**: تقسم أفعال الله – تعالى – من حيث معناها إلى متعدية ولازمة.
- **المطلب الرابع**: هل المتعدي واللازم في أفعال الله – تعالى – وصفاته هو نفسه المتعدي واللازم عند النحاة؟.

وقد عرضت هذا البحث على أخي وزميلي وأستاذي سعادة الدكتور: سليمان بن يوسف خاطر، الأستاذ المشارك في كلية اللغة في جامعة القصيم، فقرأه مشكوراً، وأقره.

والله – تعالى – أسأل التوفيق والتسديد.

* * *

المطلب الأول

تعريف المتعدي واللازم في المعاجم اللغوية، وكتب الاصطلاح

تعريف المتعدي لغة:

قال ابن فارس: «العين والدال والحرف المعتل: أصل واحد صحيح يرجع إليه الفروع كلها، وهو يدل على تجاوز في الشيء، وتقدم لما ينبغي أن يقتصر عليه»[1].

وقال الأزهري: «والمتعدي من الأفعال ما يجاوز صاحبه إلى غيره»[2].

وتعريف اللازم لغة:

قال ابن فارس: «اللام والزاء والميم: أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائماً»[3].

يقال: لازَمَ الشيء ملازمة ولِزاماً، والتزمه وألزمه إياه فالتزمه، وهو لُزَمَةٌ، كهمزة، أي: إذا لَزم شيئاً لا يفارقُه[4].

---

(1) معجم مقاييس اللغة (4/ 249) مادة (عدو).

(2) تهذيب اللغة (3/ 72). وينظر: اللسان (15/ 38) كلاهما مادة (عدا).

(3) معجم مقاييس اللغة (5/ 245) مادة (لزم).

(4) ينظر: الصحاح (4/ 1642) مادة (لزم)، والقاموس المحيط (4/ 148) مادة (لزمه).

وتعريف المتعدي واللازم في الاصطلاح:

قال الجرجاني: «المتعدي: ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل: هو ما نصب المفعول به»(5).

واللازم: ما يمتنع انفكاكه عن الشيء.

واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل(6).

وقال الكفوي: «والمفعول به هو الفارق بين اللازم والمتعدي»(7).

وقال: «لا فرق بين اللازم والمتعدي إلا بأن اللازم تأثر، والمتعدي تأثير»(8).

أي: أن المتعدي يقتضي مفعولاً يظهر أثره فيه، بخلاف اللازم فهو فعل قائم بالفاعل مختص به.

ولذا قال: «وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية؛ لأنها وضعت للإدراك، وكل واحد منها يقتضي مفعولا تقتضيه تلك الحاسة»(9).

* * *

المطلب الثاني

الأفعال المتعدية واللازمة عند النحاة

تعريف المتعدي عند النحاة(10): هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو ضربت زيداً، أو هو: ما يتعدى إلى مفعوله بنفسه.

وقال بعضهم: إذا جاوز أثر الفعل الفاعل إلى مفعول واحد أَو أَكثر كان فعلاً متعدياً مثل: أَكلت رغيفاً، واشترى أَخوك كتاباً، وأَعطيت المجدَّ جائزة، وأَعلم القائد جندَه المعركةَ قريبةً(11).

وعلامته: أن يصحَّ أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو: الباب أغلقته.

وفي هذا يقول ابن مالك:

علامة الفعل المعدَّى أن تصل *

ها غير مصدر به نحو عمل(12)

قال ابن عقيل: «واحترز بهاء غير المصدر: من هاء المصدر، فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فلا تدل على تعدي الفعل، فمثال المتصلة بالمتعدي: «الضربُ ضربتُهُ زيدا»، أي: ضربت الضرب زيداً، ومثال المتصلة باللازم: «القيام قمته» أي: قمت القيام»(13).

وأما الفعل اللازم فهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو: «مررت بزيد»، أو لا مفعول له نحو «قام زيد»(14).

(5) التعريفات (201)

(6) ينظر: المصدر السابق (190، 191).

(7) الكليات (1293).

(8) المصدر السابق (910).

(9) المصدر السابق (1302).

(10) ينظر: ينظر شرح ابن عقيل (1/ 483 – 486)، وضياء= السالك (2/ 91 – 94).

(11) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (1/ 58).

(12) ألفية ابن مالك (25).

(13) شرح ابن عقيل (1/ 484).

(14) ينظر: المصدر السابق (1/ 483)، وضياء السالك (2/ 92).

وقال بعضهم: إذا اقتصر أَثر الفعل على فاعله مثل: نام الطفل، ونزل الراكب، ومشى الأَمير، فالفعل لازم(15).

وله عدة علامات يعرف بها، كما أنه قد يتعدى في أحوال، وليس هذا موضع بحث ذلك، فمظنته كتب النحو(16).

***

المطلب الثالث

تقسيم أفعال الله – تعالى –

من حيث معناها إلى متعدية ولازمة

قبل الإشارة إلى هذا التقسيم، لا بد من بيان أن الذي عليه أهل السنة والجماعة في باب أسماء الله – تعالى – وصفاته وأفعاله: إثبات ما أثبته الله – تعالى – لنفسه في كتابه، أو أثبته له رسوله ﷺ في صحيح سنته من غير تمثيل ولا تكييف، ومن غير تعطيل ولا تحريف، على حد قوله – تعالى –: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11).

وقد خالف في هذا طوائف من الناس:

– فمنهم من نفى الأسماء والصفات، كالجهمية.

– ومنهم من أثبت الأسماء ونفى الصفات، كالمعتزلة.

– ومنهم من أثبت الأسماء وبعض الصفات، ونفى بقيتها، كالكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، ومن جملة ما نفوه: صفات الله – تعالى – الاختيارية، فمنعوا أن يقوم بالله –تعالى – شيء من الأمور الاختيارية، حتى من أثبت بعض الصفات التي لها تعلق بالمشيئة، نفى عنها صفة الاختيار، فمن أثبت الكلام مثلاً، نفى أن يكون متعلقاً بمشيئة الله وإرادته، وجعله كلاماً واحداً قديماً لا يتجدد(17).

والذي يهمنا هنا أن جميع هذه الطوائف المخالفة قد نفى صفات الله – تعالى –وأفعاله الاختيارية.

وقد قالوا لأجل ذلك: إن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، وما ثمَّ فعل لله – تعالى – كما سيأتي.

واحتجوا على ذلك بعدة شبه، لا يدل عليها نقل، ولا يسندها عقل، ولا تسعفها لغة(18).

وضابط الصفات الاختيارية: هي الأمور التي يتصف بها الرب ﷻ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، كالصفات الذاتية التي لها تعلق بمشيئته وقدرته، كسمعه وبصره، وإرادته.

---

(15) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية (1/ 58).

(16) ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 483 – 484، 486)، وضياء السالك (2/ 92 – 94).

(17) ينظر: مجموع الفتاوى (6/ 217، 237، 268).

(18) ينظر في تفصيل هذه الشبه والرد عليها: الحجة في بيان المحجة (1/ 325 – 328)، والصفدية (2/ 130)، ومجموع الفتاوى (6/ 220) وما بعدها، والأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (2/ 299).

وكصفاته الفعلية، سواءً أكانت لازمة كاستوائه ونزوله، أم متعدية، كخلقه وإحسانه وعدله[19].

فأهل السنة يثبتون ما دل عليه الكتاب والسنة من اتصاف الله – تعالى – بالصفات الاختيارية، كقوله – تعالى –: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾ (الأعراف:11) فهذا بينٌ في أنه إنما أمر الملائكة بالسجود بعد خلق آدم، لم يأمرهم في الأزل؛ وكذلك قوله: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۖ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (آل عمران:59) فإنما قال له بعد أن خلقه من تراب؛ لا في الأزل، وكذلك قوله في قصة موسى: ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ (النمل:8) وقال – تعالى –: ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (القصص:30) فهذا بينٌ في أنه إنما ناداه حين جاء، لم يكن النداء في الأزل...

وقال – تعالى –: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ (المائدة:1) فبين أنه يحكم، فيحلل ما يريد، ويحرم ما يريد، ويأمر بما يريد؛ فجعل التحليل والتحريم والأمر والنهي متعلقا بإرادته، وينهى بإرادته، ويحلل بإرادته، ويحرم بإرادته.

(19) ينظر: مجموع الفتاوى (6/ 217).

والكلابية يقولون: ليس شيء من ذلك بإرادته؛ بل قديم لازم لذاته، غير مراد له، ولا مقدور.

والمعتزلة مع الجهمية يقولون: كل ذلك مخلوق منفصل عنه، ليس له كلام قائم به، لا بإرادته، ولا بغير إرادته....

وكذلك كونه «خالقاً» و«رازقاً» و«محسناً» و«عادلاً» فإن هذه أفعال فعلها بمشيئته وقدرته، إذ كان يخلق بمشيئته، ويرزق بمشيئته، ويعدل بمشيئته، ويحسن بمشيئته»[20].

قال البخاري: «وأما الفعل من المفعول، فالفعل إنما هو إحداث الشيء، والمفعول هو الحدث؛ لقوله: ﴿ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الكهف:51) فالسموات والأرض مفعوله، وكل شيء سوى الله بصفاته فهو مفعول، فتخليق السماوات: فعله؛ لأنه لا يمكن أن تقوم سماء بنفسها من غير فعل الفاعل، وإنما تنسب السماء إليه لحال فعله، ففعله من ربوبيته، حيث يقول: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ ولـ (كن) منه: صفته، وهو الموصوف به، لذلك قال: رب السماوات، ورب الأشياء، وقال النبي ﷺ: (رب كل شيء ومليكه)[21]»[22].

(20) مجموع الفتاوى (6/ 222 – 224، 229).

(21) أخرجه من حديث أبي هريرة: أبو داود (عون13/ 276) ح (5057)، والترمذي (747) ح (3392)، وأحمد في مسنده (13/ 341) ح (7961)، وابن حبان في صحيحه (3/ 142) ح (962)، والحاكم في مستدركه (1/ 694) ح (1892)،=

وقال: «قالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد؛ لذلك قالوا لـ (كن): مخلوق.

وقال أهل العلم: التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة، لقوله – تعالى –: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ (الملك:13 – 14) يعني السر والجهر من القول.

ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»[23].

وقال قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي: «والخلق غير المخلوق، فالخلق صفة قائمة بذاته، والمخلوق هو الموجود المخترع لا يقوم بذاته، وأن الصفات الصادرة عن الأفعال موصوف بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة، خلافاً لمن يقول: إن الخلق هو المخلوق»[24].

وقال ابن تيمية: «والذي عليه جماهير المسلمين من السلف والخلف أن الخلق غير المخلوق؛ فالخلق فعل الخالق، والمخلوق مفعوله؛ ولهذا كان النبي ﷺ يستعيذ بأفعال الرب وصفاته، كما في قوله ﷺ: (أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك)[25] فاستعاذ بمعافاته كما استعاذ برضاه، وقد استدل أئمة السنة كأحمد وغيره على أن كلام الله غير مخلوق، بأنه استعاذ به فقال: (من نزل منزلا فقال: أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل منه)[26] فكذلك معافاته ورضاه غير مخلوقة؛ لأنه استعاذ بهما، والعافية القائمة ببدن العبد مخلوقة، فإنها نتيجة معافاته، وإذا كان الخلق فعله والمخلوق مفعوله، وقد خلق الخلق بمشيئته، دلَّ على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته، ويمتنع قيامه بغيره، فدل على أن أفعاله قائمة بذاته مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته، وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق[27]، وعلى هذا يدل صريح المعقول، فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية والسمعية أن كل ما سوى الله – تعالى –مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية»[28].

وبعد هذا العرض اليسير لمذهب أهل السنة في أفعال الله – تعالى – وصفاته الاختيارية نأتي إلى تقسيم أفعاله عندهم من حيث معناها:

قال قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي

=وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وصححه الألباني، كما في صحيح سنن أبي داود (3/ 955) ح (4235).

(22) خلق أفعال العباد (2/ 297).

(23) المصدر السابق (2/ 300).

(24) الحجة (1/ 227).

(25) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (4/ 449) ح (486).

(26) أخرجه مسلم من حديث خولة بنت حكيم السلمية (17/ 34) ح (2708).

(27) ينظر: خلق أفعال العباد (300).

(28) مجموع الفتاوى (6/ 229 – 230).

(ت535هـ) في سياق رده على من يقول: إن الفعل هو المفعول: «والأفعال على ضربين: لازم، ومتعد، فاللازم: ما لا مفعول له، والمتعدي: ما له مفعول، فلو كان الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق، لم يكن اللازم فعلاً؛ إذ لا مفعول له»[29].

وقال ابن تيمية: «والأفعال نوعان: متعد ولازم، فالمتعدي مثل: الخلق والإعطاء ونحو ذلك، واللازم: مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان، قال – تعالى –: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (السجدة:4) فذكر الفعلين: المتعدي واللازم، وكلاهما حاصل بمشيئته وقدرته، وهو متصف به»[30].

وقال أيضاً: «نزاع الناس في معنى حديث النزول وما أشبهه في الكتاب والسنة من الأفعال اللازمة المضافة إلى الرب سبحانه وتعالى، مثل المجيء والإتيان والاستواء إلى السماء وعلى العرش، بل وفي الأفعال المتعدية مثل الخلق والإحسان والعدل وغير ذلك، هو ناشئ عن نزاعهم في أصلين:

أحدهما: أن الرب – تعالى – هل يقوم به فعل من الأفعال؛ فيكون خلقه للسموات والأرض فعلا فعله غير المخلوق، أو أن فعله هو المفعول، والخلق هو المخلوق؟ على قولين معروفين:

والأول هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقا، ولم يذكر فيه نزاعا[31]، وكذلك ذكره البغوي وغيره مذهب أهل السنة... وذهب آخرون من أهل الكلام: الجهمية، وأكثر المعتزلة، والأشعرية، إلى أن الخلق هو نفس المخلوق، وليس لله عند هؤلاء صنع، ولا فعل، ولا خلق، ولا إبداع إلا المخلوقات أنفسها، وهو قول طائفة من الفلاسفة المتأخرين؛ إذا قالوا بأن الرب مبدع كابن سينا وأمثاله...

الأصل الثاني الذي تبنى عليه أفعال الرب – تعالى – اللازمة والمتعدية، وهو أنه – سبحانه – هل تقوم به الأمور الاختيارية المتعلقة بقدرته ومشيئته أم لا؟ فمذهب السلف وأئمة الحديث وكثير من طوائف الكلام والفلاسفة جواز ذلك، وذهب نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والفلاسفة والكلابية من مثبتة الصفات إلى امتناع قيام ذلك به...»[32].

وقال ابن القيم في سياق حديثه عن النزول: «... فإنه كالمجيء والإتيان والذهاب والهبوط، وهذه أنواع الفعل اللازم القائم به، كما أن الخلق والرزق والإماته والإحياء والقبض والبسط أنواع الفعل المتعدي، وهو – سبحانه – موصوف بالنوعين، وقد يجمعهما، كقوله:

(29) الحجة في بيان المحجة (1/ 328).

(30) مجموع الفتاوى (6/ 233). وينظر: درء التعارض (2/ 278).

(31) ينظر: خلق أفعال العباد (300).

(32) مجموع الفتاوى (5/ 528 – 536). وينظر: (16/ 390).

﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ (الأعراف:54)»[33].

***

المطلب الرابع

هل المتعدي واللازم في أفعال الله – تعالى – وصفاته هو نفسه المتعدي واللازم عند النحاة؟

بالرجوع إلى تعريف المتعدي واللازم عند النحاة، نجد أنهم عرفوهما بعدة تعريفات متقاربة، لكن بعضها قد يكون أضيق من بعض، بسبب ضابط أو قيد معين.

ففي الفعل المتعدي قالوا: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر.

وربما قالوا: هو الذي يجاوز أَثره الفاعل إِلى مفعول واحد أَو أَكثر.

وفي تعريف الفعل اللازم قالوا: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، أو لا مفعول له.

وربما قالوا: هو الذي يقتصر أَثره على فاعله.

وعندما نرجع إلى أمثلة شيخ الإسلام وتلميذه لكل من المتعدي واللازم في أفعال الله – تعالى – نجد أن أمثلة المتعدي لا إشكال فيها، فهي تتسق مع تعريف النحاة.

أما أمثلة اللازم ففي بعضها إشكال، حيث مثلا له بالنزول والاستواء والتكلم والمجيء والإتيان، ونحوها، والإشكال هنا في المجيء والإتيان؛ لأنهما في القواعد النحوية ينطبق عليهما ضابط المتعدي، فهما يصلان إلى مفعولهما بغير حرف الجر، فتقول: أتيت البيت، وجئت المسجد، ونحو ذلك.

وعلامة الفعل المتعدي ظاهرة فيهما، وهي: أن يصحَّ أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به – كما تقدم – ولذا يصح أن أقول: البيت أتيته، والمسجد جئته.

وعليه، فما مراد الشيخين بالمتعدي واللازم في أفعال الله، تعالى؟.

الذي تحرر لي – والله تعالى أعلم بالصواب – أن مراد الشيخين باللازم من الأفعال معنى أوسع من إطلاق بعض النحاة، – من أنه ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر – فقد يدخل فيه بعض الأفعال المتعدية عند النحاة، فاللازم عندهما قد يكون لازماً عند النحاة، كالاستواء والنزول، وقد يكون متعدياً كالمجيء والإتيان، فهما – رحمهما الله – قصدا بالفعل اللازم: ما قام به – تعالى – ولم يتعد أثره إلى المخلوق.

وبالفعل المتعدي: ما قام به – تعالى –، وتعدى أثره إلى المخلوق.

يوضح ذلك:

1 – بعض إطلاقاتهما، ومن ذلك:

قول شيخ الإسلام: «فمن جوز أن يقوم بذات الله – تعالى – فعل **لازم به** كالمجيء والاستواء، ونحو ذلك لم

(33) مختصر الصواعق (3/ 1227). وينظر: (3/ 1123).

يمكنه أن يمنع قيام **فعل يتعلق بالمخلوق** كالخلق والبعث والإماتة والإحياء، كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة، لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير، كالعلم، والقدرة، والسمع، والبصر»[34].

وقوله: «والفاعل لا بد له من فعل، سواء **كان فعله مقتصرا عليه** أم متعديا إلى غيره»[35].

وقوله: «وأما الأفعال اللازمة – كالاستواء والمجيء – فالناس متنازعون في نفس إثباتها؛ **لأن هذه ليس فيها مفعول موجود يعلمونه حتى يستدلوا بثبوت المخلوق على الخلق**، وإنما عرفت بالخبر، فالأصل فيها الخبر لا العقل»[36].

وقال ابن القيم بعد أن ذكر أمثلة الفعل اللازم: «وهذه أنواع الفعل اللازم القائم به»[37].

وقد يقصد شيخ الإسلام باللازم ما لا مفعول له، وبالمتعدي ما اقتضى مفعولاً، ولذا نجده يقول: «والأفعال نوعان: لازمة ومتعدية، فالفعل اللازم لا يقتضي مفعولا، والفعل المتعدي يقتضي مفعولا»[38].

وقال أيضاً: «أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن، بل وغيرها من اللغات، متفقون على أن الإنسان إذا قال: «قام فلان وقعد» وقال: «أكل فلان الطعام وشرب الشراب» فإنه لا بد أن يكون في الفعل المتعدي إلى المفعول به ما في الفعل اللازم وزيادة؛ إذ كلتا الجملتين فعلية وكلاهما فيه[39] فعل وفاعل، والثانية امتازت بزيادة المفعول، **فكما أنه في الفعل اللازم مَعَنَا فعل وفاعل**، ففي الجملة المتعدية مَعَنَا – أيضاً – فعل وفاعل، وزيادة مفعول به»[40].

وهو ما يتفق مع بعض التعريفات النحوية التي جاء فيها: أن اللازم هو الذي لا مفعول له.

وربما قالوا: هو الذي يقتصر أَثَره على فاعله.

كما أنه يتفق مع ما ذكره أهل الاصطلاح في تعريفهم اللازم، كما في تعريف الجرجاني، حيث جاء فيه: «واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل»[41].

2 – ما ذكراه أمثلة للفعل اللازم، ومنها: الاستواء، والنزول، والتكلم، والمجيء، والإتيان، والغضب، والرضا، والفرح، والدنو، والقرب، والذهاب، والهبوط[42][43].

(34) درء التعارض (2/ 5).

(35) المصدر السابق (2/ 3).

(36) مجموع الفتاوى (16/ 393).

(37) مختصر الصواعق (3/ 1227).

(38) الصفدية (2/ 23).

(39) هكذا في الأصل، ولعل الصواب: (كلتاهما فيها).

(40) درء التعارض (2/ 4).

(41) ينظر: التعريفات (190، 191).

(42) الثابت لله – تعالى – في الأحاديث الصحيحة وصفه – جل وعلا – بالنزول، وأما (الهبوط) فقد ورد في بعض طرق حديث النزول. ينظر: الرد على الجهمية للدارمي (74، 78) ح (124، 130).

(43) ينظر: مجموع الفتاوى (5/ 528 – 536، 575 – 576، 577) و(6/ 233) و(16/ 390)، ومختصر الصواعق (3/ 1227).

فإن القاسم المشترك بينها أنها أفعال قائمة بالفاعل، مختصة به، قاصرة عليه، ولم يظهر أثرها على المفعول.

3 – ما ذكراه أمثلةً للفعل المتعدي، ومنها: الخلق، والإعطاء، والإحسان، والعدل، والرزق، والإماتة، والإحياء، والبعث، والقبض، والبسط[44].

فإن القاسم المشترك بين هذه الأفعال: أن لها متعلقاً يظهر أثرها عليه، ويتعدى إليه.

وقد أورد بعض الفضلاء هذا التقسيم لأفعال الله – تعالى –، وجعل ضابط الفعل اللازم: ما يتعدى لمفعوله بحرف جر، والمتعدي: ما يتعدى لمفعوله بلا حرف جر – كما نص على ذلك بعض النحاة – ثم مثل للفعل اللازم بأمثلة الشيخين، وهو أمر لا يستقيم مع بعض أمثلتهما، كما تقدم.

قال فضيلة الدكتور إبراهيم البريكان: «صفات الفعل من جهة تعلقها بمتعلقها نوعان:

أ/ متعدية، وهي: ما تعدت لمفعولها بلا حرف جر، مثل: خلق، ورزق، وهدى، وأضل.

ب/ لازمة، وهي: ما تتعدى لمفعولها بحرف جر، كالاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول، ونحوها، وإنما قُسمت كذلك نظراً للاستعمال القرآني من جهة، ولكونها في اللغة كذلك»[45].

وقد أحال على مجموع الفتاوى لابن تيمية (6/ 233)، والتنبيهات السنية للشيخ عبد العزيز الرشيد – عليهما رحمة الله – (70) وبالرجوع إلى الكتابين في الموضع المحال عليه لم أجد إلا ذكر التقسيم، والأمثلة فقط، أما تعريف اللازم فلا وجود له.

ونقل فضيلة الدكتور محمد التميمي النص السابق نفسه في كتابه «الصفات الإلهية ص66» وأحال على ما أحال عليه البريكان.

والأولى هنا تعريف اللازم حسب مراد المتكلم به، لاسيما أن في بعض تعاريف النحاة ما يوافق مراد الشيخين، أما أن يُذكر تقسيمهما أو أحدهما، وأمثلته، ثم يوظف في الكلام ذاته – من تعريفات النحاة – ما يتعارض مع أمثلته، فلا، فالقول بأن اللازم: ما يتعدى لمفعوله بحرف الجر، لا يستقيم مع التمثيل بالمجيء والإتيان؛ لأنهما يتعديان بأنفسهما بدون حرف جر، كما تقدم.

والقول في سائر الصفات كالقول في الأفعال، فهي منقسمة إلى:

1 – متعدية. 2 – ولازمة.

فالصفات المتعدية هي التي تقتضي مفعولاً، فهي متعلقة بالغير، كالسمع، والخلق، والرزق، فصفة السمع

(44) ينظر: مجموع الفتاوى (5/ 528، 576) و(6/ 233)، ودرء التعارض (1/ 5)، ومختصر الصواعق (3/ 1227).

(45) القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف (91).

تقتضي مسموعاً، والخلق تقتضي مخلوقاً، والرزق تقتضي مرزوقاً، وهكذا.

وهذه الصفات المتعدية يجوز أن يشتق منها أفعال لله – تعالى – فيخبر بها عنه، كما قال – تعالى –: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ (المجادلة:1)، وقال: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ (الأعراف:54)، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (آل عمران:37).

وأما الصفات اللازمة فهي التي لا تقتضي مفعولاً، فهي لا تتعلق بالغير، كالحياة، والقوة، والعزة، والحكمة.

وهذه الصفات اللازمة لا يشتق منها أفعال يُخبر عن الله بها.

وقد تكون الصفة متعدية، والفعل منها لازم، كما في صفة الاستواء على العرش مثلاً، فهي متعلقة بالغير، وهو العرش، والفعل منها لازم، فـ(استوى) فعل قائم به تعالى، لا يظهر أثره في المخلوق، وهكذا في صفة الغضب، والله أعلم.

والأسماء كذلك تنقسم إلى قسمين:

1 – متعدية. 2 – ولازمة.

فالأسماء المتعدية، هي التي تدل على وصف متعدٍ، كالسميع، والبصير، والخالق، ونحوها.

والأسماء اللازمة، هي التي تدل على وصف غير متعدٍ، كالحي، والقوي، والعزيز، والغني، ونحوها.

فالغني: لازم، والمغني: متعد.

والأسماء المتعدية، نثبتها أسماء لله – تعالى –، ونثبت ما تضمنته من الصفات، ونثبت تعدي أثرها إلى المعمول، ونخبر عن الله – تعالى – بالأفعال منها، فالسميع، نثبته اسماً لله تعالى، كما نثبت ما تضمنه من صفة السمع، ونثبت – أيضاً – أنه يسمع السر والنجوى، وقد قال الله – تعالى –: ﴿ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ ﴾ (المجادلة:1).

وهكذا اسم الغفور، نثبته اسماً لله – تعالى – ونثبت صفة المغفرة، كما نثبت حصولها لمن شاء الله من المذنبين.

أما الأسماء اللازمة، فإننا نثبتها أسماء لله تعالى، ونثبت ما تضمنته من الصفات، ولا نخبر عنه بأفعالها، فالحي مثلاً، نثبته اسماً لله – تعالى – ونثبت ما تضمنه، ودلَّ عليه من صفة الحياة، ولا يطلق عليه فعل منه، فلا يقال: حَيِيَ.

قال ابن القيم: «الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل، فيخبر به عنه فعلا ومصدرا، نحو: السميع البصير القدير، يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك، نحو: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ (المجادلة:1)، ﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ﴾ (المرسلات: 23) هذا إن كان الفعل متعديا، فإن كان لازما لم يخبر عنه به، نحو: (الحي) بل يطلق عليه الاسم

والمصدر دون الفعل، فلا يقال حيي»[46].

❊❊❊

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد، فقد ظهر من خلال البحث جملة من النتائج، وهي:

1 – أن الأفعال تنقسم إلى قسمين:

أ/ أفعال متعدية.

ب/ وأفعال لازمة.

2 – أن تعريف المتعدي واللازم في اللغة والاصطلاح، والمفهوم النحوي، والمفهوم العقدي متقارب جداً، إلا أن النحاة قد يضعون ضابطاً لا يطرد في المفهوم العقدي المتعلق بالمتعدي واللازم في أفعال الله، تعالى.

3 – الضابط الذي نص عليه النحاة، وهو لا يطرد فيما يريده علماء الشريعة في كلامهم عن تقسيم أفعال الله – تعالى – إلى متعدية ولازمة. قول النحاة في اللازم: ما لا يتعدَّى بنفسه، أو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف الجر، وقولهم – أيضاً – في المتعدي: ما يتعدى بنفسه، أو ما يصل إلى مفعوله بدون حرف الجر، فالمجيء والإتيان يتعديان بأنفسهما، وهما في أفعال الله – تعالى – من قبيل الأفعال اللازمة.

4 – أن أهل السنة والجماعة يثبتون لله – تعالى – الأفعال الاختيارية، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

5 – أن أفعال الله – تعالى – من حيث معناها تنقسم إلى قسمين:

أ/ أفعال متعدية، وهي: ما قام به – تعالى – وتعدى أثرها إلى المخلوق، كالخلق، والإحسان، والإحياء، والإماتة، ونحوها.

ب/ أفعال لازمة، وهي: ما قام به – تعالى – ولم يتعدَّ أثرها إلى المخلوق، كالنزول، والاستواء، والمجيء، ونحوها.

وعليه فقد يكون الفعل متعدياً عند النحاة، وفي أفعال الله – تعالى –، كالخلق، والرزق، والإعطاء، والإحسان، ونحوها.

وقد يكون متعدياً عند النحاة، ولازماً في أفعال الله – تعالى – كالمجيء، والإتيان.

وقد يكون لازماً عند الجميع، كالنزول، والاستواء، والتكلم، والغضب، ونحوها.

6 – القول في سائر الصفات كالقول في الأفعال، فهي منقسمة إلى:

أ/ متعدية.

ب/ ولازمة.

فالصفات المتعدية هي التي تقتضي مفعولاً، فهي

---

(46) بدائع الفوائد (1/ 286). وينظر: القواعد المثلى للشيخ محمد العثيمين بتعليق الشيخ عبد الرحمن البراك (32 – 33).

متعلقة بالغير كالسمع، والخلق، والرزق، فصفة السمع تقتضي مسموعاً، والخلق تقتضي مخلوقاً، والرزق تقتضي مرزوقاً، وهكذا.

والصفات اللازمة هي التي لا تقتضي مفعولاً، فهي لا تتعلق بالغير، كالحياة، والقوة، والعزة، والحكمة.

7 – والأسماء كذلك تنقسم إلى قسمين:

أ/ متعدية.

ب/ ولازمة.

فالأسماء المتعدية، هي التي تدل على وصف متعدٍ، كالسميع، والبصير، والخالق، ونحوها.

والأسماء اللازمة، هي التي تدل على وصف غير متعدٍ، كالحي، والقوي، والعزيز، والغني، ونحوها.

فالغني: لازم، والمغني: متعد.

8 – أن القول بأن ضابط الفعل اللازم في أفعال الله تعالى: ما يتعدى لمفعوله بحرف جر، والمتعدي: ما يصل إلى مفعوله بدون حرف الجر، لا يستقيم مع التمثيل للازم بالمجيء والإتيان؛ لأنهما يتعديان بأنفسهما بدون حرف جر، كما تقدم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

* * *

المصادر والمراجع

الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. صوفي، عبد القادر بن محمد عطا. ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ.

ألفية ابن مالك في النحو والصرف. الأندلسي، محمد بن عبد الله ب مالك. ط1، بيروت: دار القلم، 1404هـ.

بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. تحقيق: علي بن محمد العمران. ط1، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1425هـ.

التعريفات. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. بيروت: دار الكتب العلمية، 1416هـ.

التعليق على القواعد المثلى. البراك، عبد الرحمن بن ناصر. إعداد: عبد الله المزروع. ط2، الرياض: دار التدمرية، 1432هـ.

التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية. الرشيد، عبدالعزيز الناصر. ط2، دمشق: دار الرشيد للنشر والتوزيع، 1416هـ.

تهذيب اللغة. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. عناية: محمد عوض مرعب، وزملائه. (د.ط)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1421هـ.

جامع الترمذي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: عادل مرشد، ط1، (د.م): مكتبة البيان الحديثة، 1422هـ.

الحجـة في بيـان المحجـة وشرح عقيـدة أهـل السـنة. الأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل. تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيِّم. ط2، الرياض: دار الراية، 1419هـ.

خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. دراسة وتحقيق: فهد الفهيد. ط1، الرياض: دار أطلس الخضراء، 1425هـ.

درء تعـارض العقـل والنقـل. ابـن تيميـة، أحمـد بـن عبـدالحليم. تحقيـق: محمـد رشـاد سـالم. ط1، الريـاض: جامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسلامية، 1401هـ.

الرد على الجهمية. الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد. تحقيق: بدر البدر، ط2، الكويت: دار ابن الأثير، 1416هـ.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. عناية: د. محمد أسعد النادري. بيروت: المكتبة العصرية، 1431هـ.

الصحاح. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد. عنايـة: مكتـب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1419هـ.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. الفـارسي، عـلي بـن بلبان. تحقيق: شعيب الأرنـؤوط. ط3، بـيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ.

صحيح سنن أبي داود. الألباني، محمد ناصر الدين. ط1، الرياض: مكتب التربيـة العـربي لـدول الخلـيج، توزيع المكتب الإسلامي في بيروت، 1409هـ.

صحيح مسلم، بشرح النووي. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف. راجعه: خليل الميس، (د.ط)، بيروت: دار القلم، (د.ت).

الصفات الإلهية تعريفها.أقسامها. التميمـي، محمـد بـن خليفـة. ط1، الريـاض: أضـواء السـلف، 1422هـ.

الـصفدية. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. تحقيـق: محمـد رشـاد سـالم. ط1، مـصر: دار الهـدي النبـوي، 1421هـ.

ضياء السالك إلى أوضـح المـسالك. النجـار، محمـد بـن عبـدالعزيز. ط1، بـيروت: مؤسـسة الرسـالة، 1422هـ.

عـون المعبـود شرح سـنن أبي داود. العظـيم آبـادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. (د.ط)، بـيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).

القاموس المحيط. الفيروزآبادي، مجـد الـدين محمـد بـن يعقـوب. ط1، بـيروت: دار الكتـب العلميـة، 1415هـ.

القواعـد الكليـة للأسـماء والـصفات عنـد الـسلف.

البريكان، إبراهيم بن محمد. ط2، الرياض، دار الهجرة، 1415هـ.

كتاب الكليات. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (د.ط)، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ.

لسان العرب. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم بن منظور. ط2، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1412هـ.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، (د.ط)، (د.م)، (د.ن)، (د.ت).

مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. اختصره: محمد الموصلي. تحقيق: الحسن بن عبد الرحمن العلوي. ط1، الرياض: أضواء السلف، 1425هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ.

مسند الإمام أحمد بن حنبل. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد ابن محمد. تحقيق: مجموعة من المختصين، إشراف: شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1420هـ.

معجم مقاييس اللغة. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط)، بيروت: دار الجيل، (د.ت).

الموجز في قواعد اللغة العربية. الأفغاني، سعيد بن محمد ابن أحمد. (د.ط)، بيروت: دار الفكر، 1424هـ.

❊ ❊ ❊